

البعد الايديولوجي لطبيعة الصراع، على الرغم من وجود هامش - على حد قوله - من التمايز الايديولوجي بين مؤسسة حيروت العريقة وبين القوى الجديدة التي اصبحت فاعلة في الحركة. وهو يرى ان جميع المتنافسين على الزعامة منسجمون، من الناحية الايديولوجية، «انهم جميعاً ينادون بـ ' ارض اسرائيل الكاملة' ، والاستيطان باقوى قدر ممكن في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وقطاع غزة» (هارتس، ١٩٨٦/٣/١٤).

ويقترّب د. يورام بك، وهو استاذ للتاريخ في جامعة بن - غوريون، في بئر السبع، في تحليله لطبيعة الصراع، مما خلص اليه د. فايمان (طائفة الصراع)، وان لم يقل ذلك بشكل مباشر. فهو يرى ان الصراع الذي شهدته حركة حيروت يعود الى ازدياد وزن من وصفهم بـ «ممثلي اسرائيل الثانية» داخلها. يقول بك: «من الناحية الاجتماعية، ازاد وزن جيل النشيطين واعضاء الحركة الذين كانوا ممثلي اسرائيل الثانية، ممثلي مدن الاعمار والاسرائيليين ذوي الاصول السفارادية. ومن هذه الناحية، احدثت حركة حيروت ثورة اجتماعية في اسرائيل، بفتحها ابوابها لقيادات جديدة [تجسد هذا التقل، في البداية، في احتلال مراكز نفوذ على صعيد السلطات المحلية، ثم الكنيست] ... اما قداماء الحركة الذين تطلق عليهم تسمية ' قداماء الحركة السرية' ، او ' العائلة المحاربة' ، فقد ازجوا، اكثر فاكث، الى موقع الاقلية. والمعركة الحالية هي، في الواقع، معركة استجماع قوى، اكتسبت زخماً مع انسحاب منحيم بيغن الدراماتيكي من الحياة العامة» (المصدر نفسه، ١٩٨٦/٣/١٨).

اما د. ابراهام بريخته، فيعتبر ما حدث في مؤتمر حيروت «تكملة» للمسار الذي بدأ بانقلاب العام ١٩٧٧، الذي جلب الليكود الى الحكم. وهذا يعني انه يرى ان العامل الطائفي لعب دوراً في المؤتمر. ويتضح هذا الامر من قوله: «لقد حظي الليكود، دائماً، من الناحية الانتخابية، بدعم الطوائف الشرقية (٧٠ بالمئة). وطوال المدة التي كان فيها بيغن رئيساً للحركة، لم يكن ثمة أي طعن في زعامته، ورات الطوائف الشرقية في قيادته، وفي ايديولوجية حيروت، تعبيراً عن تطلعاتها. واليوم، حيث لا توجد قيادة كهذه، ولم يأت زعيم كاريزماتي بدلاً من بيغن، هناك مطالبة بترجمة دعم الطوائف الشرقية الانتخابي الى لغة القيادة والتمثيل السياسي. هناك، ببساطة، رغبة في ترجمة الواقع الذي كان قائماً لعشرات السنين إلى لغة القوة السياسية، بواسطة المطالبة باشغال المناصب وفقاً للتمثيل» (معاريف، ١٩٨٦/٣/١٤).

والملاحظ ان التحليلات التي تنفي وجود العامل الطائفي في الصراع تعود، لدى شرحها لطبيعته، إلى الاعتراف بوجوده وان بشكل غير مباشر. ويتضح ذلك في قول البروفيسور يحزقييل درور ان ما جرى سببه عملية «استبدال الاجيال» وليس «حرب الطوائف». يقول درور: «ان الاحداث التي رافقت مؤتمر حيروت هي اعراض لتغيرات جارية في الثقافة السياسية الاسرائيلية. وهي تغيرات تجد تعبيراً عنها، بصورة اوضح، في هذه الحركة، لانها اكثر انفتاحاً في وجه قوى جديدة. ان الحركة تمر باوج عملية استبدال اجيال، اذ تحتل مكان جيل الآباء المؤسسين قوى جديدة تتميز في هذه الحركة وغيرها، بالعصبية والهستيرية» (المصدر نفسه). ولكن اذا تفحصنا هذه المصطلحات المستخدمة «عملية استبدال الاجيال»، و «ممثلي اسرائيل الثانية»، و «القوى الجديدة» نجد انها الجانب الآخر لعملة الصراع الطائفي. وحتى المحللين - كما سنرى لاحقاً - الذين يعتبرون ان الصراع في حيروت، كان صراعاً طبقياً، يعترفون، في الوقت ذاته، بأن الواقع الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الاسرائيلي، يجعل من الصعب الفصل بين الطبقي والطائفي، لان الغالبية الساحقة من الشرائح الاجتماعية الدنيا هي من الطوائف الشرقية.

وما تقدم يبدو بوضوح، إلى حد ما، في تحليل الصحافي تسفي تيمور، وبشكل أوضح في تحليل الكاتب غادي ياتسيف، اللذين يتفقان على ان المظهر الخارجي للصراع هو طائفي، لكن جوهره، اجتماعي - طبقي. يقول تيمور (عل همشمار، ١٩٨٦/٣/١٧): «لقد كانت التناقضات داخل حركة حيروت، على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، واضحة، وجلية، منذ فترة طويلة. فلا يوجد أي قاسم مشترك بين يغثال كوهين - اورغاد وموشي آرنس، من جهة، وبين دافيد ليفي ويعقوب شمّاي، من جهة اخرى. فالاثنان الأولان يمثلان المؤسسة الاقتصادية [بغالبها اشكنازية] بينما يمثل الآخران الشرائح الاجتماعية محدودة